

مؤقت

مجلس الأمن



السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٩٠٣٥

الأربعاء، ١٨ أيار/مايو ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيسة	السيدة توماس - غرينفيلد/السيد ميلز	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إيفستغنيغا
	ألبانيا	السيدة دوتلاري
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة نسبية
	أيرلندا	السيدة موران
	البرازيل	السيد دي ألميدا فيليو
	الصين	السيد جانغ جون
	غابون	السيد بونغو
	غانا	السيد أغيمان
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	كينيا	السيدة تروينيش
	المكسيك	السيد دي لا فوينتي راميرس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودوارد
	النرويج	السيدة يول
	الهند	السيد راغوتا هالي

جدول الأعمال

السلام والأمن في أفريقيا

تقرير الأمين العام عن القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل (S/2022/382)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



22-35358 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥ .

الإعراب عن التعاطف لوفاة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الإمارات العربية المتحدة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): في بداية الجلسة، وبالنسبة عن مجلس الأمن، أود أن أتقدم بتعازينا القلبية في وفاة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، القائد والشخصية البارزة في تاريخ بلده، الإمارات العربية المتحدة. أود في هذه المناسبة أن أعرب عن خالص مواساة المجلس لحكومة وشعب الإمارات العربية المتحدة.

وباسم المجلس، أرجو من الجميع هنا أن يقفوا دقيقة صمت حدادا على سموه.

التزم أعضاء مجلس الأمن الصمت لمدة دقيقة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة الإمارات العربية المتحدة.

السيدة نسيبة (الإمارات العربية المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية):

أشكركم، سيدتي الرئيسة، على السماح لي بأن أقول بضع كلمات في وقت يسود بلدي حزن شديد. وأود أن أشكر جميع أعضاء المجلس على خالص تعازيهم وتضامنهم مع حكومة وشعب الإمارات العربية المتحدة في وفاة رئيسنا الراحل صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان يوم الجمعة الماضي. كما أود أن أشكر الولايات المتحدة على وقفة الصمت للحداد أثناء رئاستها إجلالاً لحياته وأعماله.

فقدت الإمارات العربية المتحدة قائدا متميزا ورجلا ذا رؤية. لقد كرس الشيخ خليفة حياته لشعبه ووطنه وألهم أمته بتفانيه وحكمته وتواضعه. لقد كان رجل أفعال وترك وراءه إرثا استثنائيا في بلده والمنطقة بأسرها وحول العالم. كان نصيرا قويا للدبلوماسية وتعددية الأطراف والوساطة، واتخذ قرارات أتاحت فرصا للسلام في منطقة شهدت اضطرابات كبيرة. وكان الشيخ خليفة أيضا نصيرا حقيقيا لأكثر الفئات ضعفا، فكان يكفل تقديم الدعم والمساعدات الإنسانية دائما إلى من هم في أمس الحاجة إليها، بغض النظر عن عرقهم أو لونهم أو

عقيدتهم. وتحت قيادته زادت الإمارات العربية المتحدة من تعزيز قيمها المتمثلة في التسامح والتعاطف والرحمة في كل أنحاء العالم.

وفي الداخل، كان الشيخ خليفة قوة حقيقية للتغيير. فخلال فترة رئاسته أرسل بلد فتّي في رحلته الإنمائية أول راند فضاء إلى محطة الفضاء الدولية ومركبة مدارية إلى الغلاف الجوي للمريخ وبدأت في استكشاف إمكانات الفضاء. لقد استضفنا أول زيارة على الإطلاق يقوم بها البابا إلى شبه الجزيرة العربية، واستقبلنا أكثر من ٢٤ مليون زائر من جميع أنحاء العالم في معرض إكسبو ٢٠٢٠، وفزنا باستضافة مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لعام ٢٠٠٨. واستمرت رحلتنا الإنمائية المحلية في قطع خطوات هائلة، مع تحقيق قفزات في مجال الذكاء الاصطناعي والابتكار عبر مجالات متنوعة مثل تغير المناخ، والاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وتمكين الشباب والنساء. والأهم من ذلك، وكجزء من برنامجه لتمكين السياسي، أجرى المجلس الوطني الاتحادي - برلماننا - أول انتخابات له في عام ٢٠٠٥، واليوم تشكل النساء ٥٠ في المائة من ممثليه.

ولكن ربما الأهم من أي من تلك الإنجازات كرجل دولة عظيم هو حقيقة أنه كان بالفعل رجلا طيبا وكان يعتني كثيرا بالآخرين. وقد تجلّى ذلك في الحزن المتدفق من شعب الإمارات العربية المتحدة، بل وأيضا في الإشارات التي سمعناها من الزملاء في نيويورك ومن مجموعة كبيرة من كبار الشخصيات الذين جاؤوا لتقديم العزاء في أبو ظبي. إننا نعرب عن خالص امتناننا للطيبة التي أظهرها لنا الآخرون في حزننا.

لقد سار الشيخ خليفة على درب الوالد المؤسس للإمارات العربية المتحدة، الراحل الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، والذي قال ذات مرة إن القائد يجب أن يضع في اعتباره أن عليه أن يؤدي واجباته وأن يتحمل مسؤولياته ويستفيد من ثروة بلده التي وهبها الله إياها من أجل رفاه شعبه وسعادته وأمنه واستقراره. وستظل تلك الكلمات مصدر إلهام لحكومة الإمارات العربية المتحدة وللجيل القادم من أبنائنا، تحت قيادة الرئيس المنتخب للإمارات العربية المتحدة، صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان.

انعدام الأمن الغذائي وإغلاق المدارس وتفكك مجتمعات بأكملها عواقب مباشرة لعدم الاستقرار الذي طال أمده ولها تأثير دائم، لا سيما على الشباب، الذين لا تتوفر لهم الفرص أو آفاق المستقبل.

(تكلمت بالإنكليزية)

لذلك فإن القرار الذي اتخذته السلطات الانتقالية المالية في ١٥ أيار/مايو بالانسحاب من المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وقوتها المشتركة أمر مؤسف. لقد أنشئت القوة المشتركة في عام ٢٠١٧ من قبل رؤساء دول المجموعة بناء على رؤية مشتركة ورغبة في تشكيل مصيرهم بأنفسهم ومكافحة الإرهاب في منطقة الساحل بشكل مباشر. لكن وكما يلاحظ الأمين العام في تقريره (S/2022/382) فقد أثرت الديناميات السياسية والأمنية الصعبة الحالية في منطقة الساحل بشكل عام وكذلك النتائج غير المؤكدة للتحويلات في مالي وبوركينا فاسو على وجه الخصوص، على تفعيل القوة المشتركة للمجموعة وتباطأ ذلك بشكل كبير.

ولم تعقد المجموعة اجتماعا سياسيا رفيع المستوى منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١. كما لم تجتمع أيضا لجنة الدفاع والأمن التابعة لها منذ أكثر من ستة أشهر، وهي الهيئة التي توفر التوجيه الاستراتيجي الفوري لقيادة القوة. وبالتالي، نشيد بالجهود التي يبذلها قائد القوة المشتركة، الجنرال بيكيمو، لمواصلة تخطيط وتنفيذ عمليات القوة خاصة في القطاع المركزي، الذي يشمل بلدان منطقة ليباكو - غورما والأكثر تأثرا بانتشار الإرهاب. ومنذ آخر جلسة لمجلس الأمن عقدت لمناقشة هذه المسألة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١ تمكنت القوة المشتركة من تنفيذ عمليات في جميع قطاعاتها الثلاثة بفضل التزام قائدها وقيادته. بيد أن ذلك تم بدون مشاركة الكتائب المالية. وسوف نرى كيف سيؤثر قرار مالي بمغادرة المجموعة الخماسية وقوتها المشتركة على التنظيم والديناميات في المنطقة. وهي بالتأكيد خطوة إلى الوراء بالنسبة لمنطقة الساحل.

وما برحت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي تقدم الدعم إلى القوة المشتركة وستواصل ذلك

أشكركم مرة أخرى على إعرابكم عن دعمكم وتعازيكم، سيدتي الرئيسة.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

السلام والأمن في أفريقيا

تقرير الأمين العام عن القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل (S/2022/382)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة مارثا أما أكيا بوبي، الأمينة العامة المساعدة لشؤون أفريقيا في إدارتي الشؤون السياسية وبناء السلام وعمليات السلام؛ والسيد إريك تباري، الأمين التنفيذي للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل؛ والسيدة سولانج باندياكي - بادجي، منسقة ورئيسة مبادرة/مجموعة الحقوق والموارد.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2022/382 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

أعطي الكلمة الآن للسيدة بوبي.

السيدة بوبي (تكلمت بالفرنسية): أشكر الأعضاء على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة المجلس.

منذ الجلسة الأخيرة لمجلس الأمن بشأن منطقة الساحل (انظر S/PV.8903) تدهورت الحالة الأمنية في المنطقة حيث لا يزال الإرهاب وانعدام الأمن ينتشران، الأمر الذي يدمر حياة الملايين من الناس. وكثيرا ما يكون المدنيون الضحايا الرئيسيون لهذه الأعمال الإرهابية ويتكبدون الخسائر والمعاناة التي لا توصف على أيدي الجماعات الإرهابية. بيد أن الأجيال القادمة تدفع الثمن أيضا. كما يعد

لتحقيق أهدافها الأمنية المشتركة. ونظل ملتزمين بالتزامنا ثابتا بدعم المنطقة والمجموعة الخماسية في ذلك المسعى.

وإلى جانب دعمنا المستمر للجهود الحالية لتحقيق الاستقرار في المنطقة، ربما حان الوقت لإعادة التفكير في نهجنا وتغيير طريقة عملنا. كما أننا بحاجة إلى نهج مبتكرة في مواجهة الأساليب المتغيرة للجماعات الإرهابية التي يستمر توسع نفوذها. وعلى مدى السنوات الخمس الماضية بذل المجتمع الدولي والجهات المانحة والشركاء جهودا للتوصل إلى توافق في الآراء على إيجاد آلية دعم أكثر فعالية للاستجابة الأمنية الجماعية في منطقة الساحل. وثبت بالفعل أن انعدام توافق الآراء يشكل عقبة كبيرة أمام تفعيل القوة المشتركة. ولا يزال انعدام توافق الآراء قائما على الرغم من اعتراف الجميع بأن الهجمات الإرهابية في منطقة الساحل تشكل تهديدا مدمرا وبطيئا للسلام والأمن الدوليين.

ونظرا للتعقيد المتزايد للأزمة التي تواجه المنطقة أصبح التصرف بشكل عاجل مطلوباً الآن أكثر من أي وقت مضى. ولهذا السبب كلف الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمانة العامة للأمم المتحدة بإجراء تقييم استراتيجي مشترك لمبادرات الأمن والحوكمة في منطقة الساحل بهدف تعزيز الدعم المقدم إلى المجموعة الخماسية وقوتها المشتركة وغيرها من مبادرات الأمن والحكم في المنطقة. وسيجري هذا التقييم بالتعاون الوثيق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمجموعة الخماسية، وسيركز أيضا على إيجاد سبل مبتكرة لتعبئة الموارد المستدامة لتلك المبادرات الإقليمية. وسيشرف على التقييم الاستراتيجي المستقل فريق مستقل رفيع المستوى معني بالأمن والتنمية في منطقة الساحل، يرأسه رئيس النيجر السابق، فخامة السيد محمود إيسوفو. ونتطلع إلى نتائج ذلك التقييم المستقل ونظل مقتنعين بأن العمل معا أمر حاسم للتغلب على التحديات التي تواجه منطقة الساحل.

الرئيسة (تكلت بالإنكليزية): أشكر السيدة بوبي على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيد تياري.

ما دامت مكلفة بذلك من قبل المجلس. وتواصل البعثة العمل مع المتعاقدين لإيصال المواد الاستهلاكية اللازمة إلى وحدات القوة المشتركة، وسوف تلبي طلبات الدعم التي تتلقاها الوحدات الأربع الأخرى خارج مالي. وأود أيضا أن أعرب عن امتناني للدعم المالي المستمر الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي الذي مكن البعثة من أداء عملها.

ونظرا للأزمات السياسية والأمنية التي طال أمدها في المنطقة، أصبحت حماية أكثر الفئات ضعفا أكثر أهمية من أي وقت مضى. وكما يلاحظ الأمين العام في تقريره، يساورنا قلق عميق إزاء تدهور حالة حقوق الإنسان في المنطقة والتقارير التي تفيد بارتكاب انتهاكات خطيرة ضد المدنيين من جانب الجماعات المسلحة الإرهابية والقوات المسلحة وقوات الأمن في المنطقة. والآن يتعين على بلدان المنطقة تكثيف جهودها لدعم وحماية حقوق الإنسان أكثر من أي وقت مضى. إن اجتثاث الجماعات الإرهابية المتورطة أو المتجذرة بعمق في المجتمعات المحلية يعتبر تحديا فريدا في منطقة الساحل ويجعل من الصعب جدا تنفيذ عمليات مكافحة الإرهاب. بيد أن تلك الجهود نفسها لن تكون مجدية إذا وقع المدنيون ضحايا لتلك العمليات، لأنها لا تسبب معاناة إنسانية لا حصر لها فحسب، بل تقوض الثقة في الدولة أيضا بشكل خطير وتزيد الحلقة المفرغة لمزيد من التطرف.

وبين كل هذا أن الجهود الأمنية وحدها ليست كافية لمعالجة الأزمة في منطقة الساحل. ولا بد من اتباع نهج كلي يراعي أولوية المعالجة السياسية ويعالج الأسباب الجذرية للفقر والإقصاء ويسعى إلى توفير الفرص والحياة المرضية للكثير من الشباب في المنطقة. تحقيقا لذلك، يجب أن تكون الدولة أقرب إلى الشعب وأن تقف إلى جانبه فضلا عن توفير الأمن والخدمات الأساسية للمجتمعات التي تعيش في الأطراف أيضا. وفي الأشهر المقبلة، سيكون من الأهمية بمكان أن يتوصل أصحاب المصلحة في المنطقة إلى توافق في الآراء بشأن أفضل السبل لإنهاء المراحل الانتقالية في مالي وبوركينا على وجه السرعة وبطريقة تعالج مظالم سكان البلدين. وفي الوقت نفسه، يتعين على بلدان المنطقة أن تتفق وتتغلب على خلافاتها وتواصل الحوار

قضايا الأمن والتنمية في المجالات ذات الأولوية، بما في ذلك المجال الإنساني والحوكمة والمصالحة.

وفي مجال مكافحة الإرهاب، أنشئت القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في عام ٢٠١٧ - كما أشارت السيدة بوبي - تحت الرئاسة المالية، ومقرها العام في باماكو. ووفقا لمفهوم عملياتها، فإنها تقوم بعمليات مشتركة في المناطق الوسطى والغربية والشرقية وتتألف من نحو ٥٥ ٠٠٠ القوات مجمعة في سبع كتائب. وفي الماضي، كانت تدعمها في منطقة الوسط كتيبة ثامنة، هي الكتيبة التشادية، التي تتخذ من تيرا في النيجر مقرا لها، والتي انسحبت في بداية نيسان/أبريل. وبالنظر إلى طريقة عملها والسياق الجديد في منطقة الساحل وتدهور الحالة الأمنية، فإن استعراض مفهوم العمليات يوجد قيد النظر لكن الهيئة العسكرية لم تتمكن من عقد اجتماع. ونشكر الأمين العام على الدعم الذي قدمه دائما للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والقوة المشتركة داخل مجلس الأمن، والذي شدد فيه دائما على الحاجة إلى تقديم الدعم المادي والمالي من أجل تعزيز المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وما فتى رؤساء دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل يناشدون الأمم المتحدة دائما دعم القوة المشتركة لأن بلداننا لا تقاوم من أجل مصالحتنا فحسب، بل وأيضا من أجل السلم والأمن الدوليين.

وما فتى الأعضاء الأفارقة الثلاثة غير الدائمين في المجلس على وجه الخصوص يدعون دائما إلى تقديم الدعم الذي من شأنه أن يمكن القوة المشتركة من مواجهة التحديات الراهنة. وفي عام ٢٠٢١، زار المجلس النيجر، وعمل مع اللواء بيكيمو، الذي أشار إلى التحديات التي تواجه القوة المشتركة. وقد مكنت آخر زيارة قام بها الأمين العام إلى غرب أفريقيا في بداية أيار/مايو، بما في ذلك النيجر، من فهم الحقائق على أرض الواقع في منطقة الساحل فهما أفضل، والتي استعرضها فريق الخبراء الرفيع المستوى في كل تقييم استراتيجي مشترك. وستشارك المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في هذا التقييم وتأمل أن تمكنها مكوناته الرئيسية من تحديد هيكل أفضل للأمن والحوكمة والتعاون من أجل ضمان الاستخدام الأمثل للموارد. وعلى الرغم من التحديات

السيد تياري (تكلم بالفرنسية): في البداية، أنضم إلى أعضاء مجلس الأمن في الإعراب عن خالص تعازينا لدولة الإمارات العربية المتحدة عقب وفاة رئيسها.

ويسرني أن آخذ الكلمة لإحاطة أعضاء المجلس علما بآخر التطورات في بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

في بيان مؤرخ ١٥ أيار/مايو، أبلغت حكومة مالي المجتمع الدولي بقرارها الانسحاب من جميع هيئات المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. كان هذا القرار مفاجأة كبيرة لأن مالي كانت قد أشارت إلى أنها ستعلق مشاركتها في هيئات المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، بما في ذلك القوة المشتركة، إذا لم يحرز تقدم بشأن مسألة رئاسة مالي للمجموعة.

ونشعر ببالغ الحزن إزاء هذا القرار المؤسف بالانسحاب الكامل بدلا من تعليق مشاركتها، لأن المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل أسرة مكونة من خمسة بلدان - بوركينا فاسو ومالي وموريتانيا والنيجر وتشاد - تعمل معا منذ التوقيع على اتفاقية ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وأشار إلى أن المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل إطار إقليمي مؤسسي للتنسيق والرصد - بمشاركة طوعية من كل دولة من دولها الأعضاء - يسعى إلى تحقيق هدفين رئيسيين، وهما مكافحة الإرهاب وكفالة التنمية الاجتماعية والاقتصادية في حيز المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

وتستند هذه الفكرة الأصلية إلى فهم أنه لا يمكن لأي بلد بمفرده أن يكافح الإرهاب ويعزز التنمية ما لم يجمع موارده البشرية والمالية والمادية مع الآخرين. وفي مجال التنمية، تشمل برامج التنفيذ لمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل ومشاريعها ذات الصلة استراتيجية الأمن والتنمية وبرنامج الاستثمار ذي الأولوية، اللذين يغطيان الفترة ٢٠١٩ إلى ٢٠٢٢.

ولستكمال ذلك، وبالنظر إلى تدهور الحالة الأمنية في منطقة الساحل، اعتمد برنامج إطار عمل متكامل في شباط/فبراير ٢٠٢٠ من أجل تعزيز الفعالية واتخاذ تدابير كمية سريعة وعملية ومرنة بشأن

كيف يرتبط تغير المناخ بالنزاع وكيف يؤدي إلى تفاقم النزاع في منطقة الساحل؟ وثالثاً، لماذا من المهم مراعاة تغير المناخ عند وضع استراتيجيات بناء السلام في منطقة الساحل؟ وأود أن أختتم بياني بإصدار دعوة إلى العمل من أجل العدالة المناخية ومن أجل السلام المستدام في بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

وقد أظهرت البحوث أن بلدان المجموعة الخماسية هي من بين أكثر البلدان تعرضاً لمخاطر تغير المناخ بنسبة ٢٠ في المائة. وتشمل بعض الآثار الملموسة في جميع أنحاء المنطقة الظواهر الجوية القصوى، مثل الجفاف والفيضانات وعدم انتظام هطول الأمطار وارتفاع درجات الحرارة، واستنزاف الموارد الطبيعية، وانعدام الأمن الغذائي والمائي، وزيادة نقشي الأمراض، والنزوح والهجرة.

فعلى سبيل المثال، أثرت الأمطار الغزيرة على أكثر من نصف مليون شخص في النيجر في عام ٢٠٢٠، ويواجه ما يصل إلى ١٠ ملايين شخص المجاعة بسبب الجفاف.

كما تستمر الصدمات المناخية والأزمات الغذائية المزمنة في منطقة الساحل في إضعاف آليات التكيف لدى المرأة وقدراتها على الصمود اقتصادياً لأنها تحد من الوصول إلى الدخل والأصول.

وفي حين أن من المفهوم أن النزاع مدفوع بالسياق التاريخي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي الأوسع نطاقاً، بما في ذلك العوامل الداخلية المتعلقة بالعوامل الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية والحوكمة والبيئة، فإن محاولة فهم ديناميات النزاع في البلدان الضعيفة في منطقة الساحل دون النظر في تأثير تغير المناخ يمكن أن يؤدي إلى تحليل غير مكتمل ومعيب. ويؤثر تغير المناخ على توافر الموارد الطبيعية وتوزيعها ونوعيتها، مما قد يؤدي إلى تصعيد النزاعات على تلك الموارد.

يجب أن تكون ديناميات حياة الأراضي إطاراً مركزياً لتحليل النزاع في منطقة الساحل. إن أهمية فهم وتنفيذ حياة الأراضي الريفية وقواعدها لإدارة الموارد الطبيعية فيما يتعلق بالنزاع المحلي في منطقة الساحل أمر بالغ الأهمية لأن الضغط من أجل الأراضي له أكبر

والقيود، تمكنت القوة المشتركة من تنفيذ العديد من العمليات في المناطق الوسطى والشرقية والغربية منذ نهاية عام ٢٠١٩. وتتألف الخطة الجديدة من ثماني عمليات رئيسية في تلك المناطق الثلاثة. وفي المجموع، تم تنفيذ ٢٦ عملية منذ نهاية عام ٢٠١٩.

وفي سياق التقدم المحرز في تنفيذها، وضعت إجراءات تشغيلية دائمة للتحقيقات الداخلية. وأنشئ إطار للامتثال لتوجيه القوة المشتركة لكفالة احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

تخوض دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل معركة على جبهتين - الأمن والتنمية. على الجبهة السياسية، ونظراً للتغيير غير الدستوري للسلطة في ثلاثة من البلدان الخمسة، فضلاً عن العقوبات المفروضة على بعض البلدان، فقد برز نزاع مع أسرة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. والنزاع مع بعض الشركاء أحد عواقب الأزمة الداخلية داخل المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وكذلك التحديات الواردة في مذكرات اجتماعات المنظمة، ولا سيما خلال القمة الثامنة، التي كان من المقرر أن تترأسها مالي.

إننا نواجه الآن حالة غير مسبوقة وغير متوقعة فيما يتعلق بقرار حكومة مالي الانسحاب. وسيتعين على رؤساء الدول الأعضاء الأخرى معالجة هذا الأمر في الأيام المقبلة. ومع ذلك، ما زلنا نعتقد أن كل شيء ممكن، وندعو الأمم المتحدة مرة أخرى إلى زيادة دعم المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في جهودها لمكافحة الإرهاب والتنمية، لأن المخاطر كبيرة جداً إذا لم يتم فعل شيء.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد تيارى على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيدة باندياكي - بادجي.

السيدة باندياكي - بادجي (تكلمت بالإنكليزية): أود اليوم أن

أتكلم عن الصلات بين تغير المناخ والنزاع في بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

وفي ذلك الصدد، لدي ثلاثة أسئلة رئيسية. أولاً، ما هي آثار تغير المناخ على بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل؟ ثانياً،

التدخلات المتصلة بالمناخ، فضلاً عن الإفراط في التركيز على النزاع والإرهاب على حساب قضايا المناخ.

وأود هنا أن أختتم بياني بتقديم بعض التوصيات كدعوة إلى العمل.

أولاً، لن يتحقق الاستقرار إلا إذا تمكنت الحكومات الأجنبية والوطنية من تجاوز مكافحة الإرهاب وتحويل حصة أكبر من الموارد نحو المصالحة والحوار وتحسين سبل عيش الضعفاء تحسناً ملموساً.

ثانياً، من الأساسي تعزيز الحوار والتعاون مع المجموعة الخماسية بشأن تغيير المناخ وتيسير زيادة تعبئة الموارد. وينبغي أن يتم ذلك بالتعاون مع المجتمعات المحلية الشعبية وينبغي أن يفهم على أنه وسيلة للحد من النزاعات لأن التنافس على الموارد والتدهور البيئي، كما ذكر آنفاً، هما بعض من الدوافع وراء النزاع.

ثالثاً، الاعتراف بالحقوق في الأراضي المحلية وتسجيلها، وتعزيز القدرة على تطوير أنظمة فعالة لإدارة الأراضي، والتدخلات التي تعمل على تحسين حقوق المرأة في الأرض، بما في ذلك الإصلاح التشريعي، وتمكين الرعاة من الوصول إلى موارد الرعي من خلال اتفاقات إدارة الموارد التي يتم التفاوض عليها محلياً - كل هذه الأمور ضرورية.

وأخيراً، يتحتم أن تأخذ جهود تحقيق الاستقرار في الحسبان المسائل المتداخلة المتصلة بالتدهور البيئي، والعوامل الديموغرافية، والتغيرات في سبل العيش، وضعف الإدارة؛ وإلا فإنها قد تؤدي إلى تفاقم النزاع وتضخيمه بدلاً من خلق مسارات للحل.

الرئيسة (تكلت بالإنكليزية): أشكر السيدة باندياكي - بادجي على إحاطتها.

وأود أن أوجه انتباه المتكلمين إلى الفقرة ٢٢ من المذكرة ٥٠٧ (S/2017/507)، التي تشجع جميع المشاركين في جلسات المجلس على الإدلاء ببياناتهم في غضون خمس دقائق أو أقل، تمشياً مع التزام المجلس بالاستفادة بقدر أكبر من الفعالية من الجلسات المفتوحة.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

تأثير في المناطق الخاضعة للحيازة العرفية. وفي حين حدثت تحولات تشريعية في بعض البلدان، لا تزال هناك تحديات في مواطن الضعف القانونية، وتتنازع القانون العرفي والقانون التشريعي، وضعف تنفيذ الإصلاح القانوني. فعلى سبيل المثال، سمح إضفاء الطابع المؤسسي غير الكامل على القواعد المقبولة عموماً بشأن حيازة الأراضي الريفية وإدارة الموارد الطبيعية باستمرار العديد من النزاعات على الموارد الطبيعية. وفي النيجر وبوركينا فاسو ومالي، يؤدي الضغط المتزايد على الأراضي وعدم ضمان حيازة الأراضي إلى تعريض نظم الإنتاج الزراعي الرعوي للخطر في سعيها إلى التكيف مع التقلبات المناخية.

وقد استنتجت دراسة حديثة أجراها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل بشأن الرعي والأمن، أجريت في عام ٢٠١٨، أن المنافسة المتزايدة بين الرعاة والمزارعين حول الحصول على المياه والمراعي هي المحرك الرئيسي لزيادة النزاعات العنيفة التي يشارك فيها الرعاة في أجزاء من غرب أفريقيا ومنطقة الساحل في السنوات الأخيرة.

وشمة بعد رئيسي آخر هو نوع الجنس. ونوع الجنس عامل هام بصفة خاصة فيما يتعلق بتغير المناخ؛ وتعد النساء، في منطقة الساحل، من بين أكثر الفئات عرضة لآثاره. فعلى سبيل المثال، يزيد الجفاف وعدم انتظام هطول الأمطار من عبء عمل النساء والفتيات في المزارع الأسرية. كما تتأثر النساء بشدة باندلاع النزاعات على جميع المستويات.

وهناك بعد رئيسي آخر ينبغي أخذه في الاعتبار عند الحديث عن النزاع في منطقة الساحل هو الشباب، وكما نعلم جميعاً، يمثل الشباب في القارة الأفريقية وفي منطقة الساحل ٦٠ في المائة من السكان. تؤدي ندرة الموارد وانعدام الأمن الغذائي بسبب تغير المناخ والبطالة إلى تجنيد الشباب من قبل الجماعات الإرهابية والهجرة إلى أوروبا. كل هجرة الشباب إلى أوروبا التي نسمع عنها هي لأنهم لا يستطيعون الوصول إلى الأراضي أو العمل أو الموارد، وكل ذلك يرجع إلى تغير المناخ الذي يحدث في منطقة الساحل.

وتشمل مواطن الضعف في الاستجابة لتغير المناخ أيضاً عدم كفاية التمويل المناخي، وضعف التنسيق، وبطء الاستجابات بشأن

بأن زيادة الدعم المقدم من المجلس والدول الأعضاء للعمليات الأفريقية القوية أمر حيوي. ومن دون ذلك، فإننا نخاطر برؤية المزيد من البلدان الأفريقية تلجأ إلى حلول ضارة، مثل استخدام المرتزقة.

وفي هذا الصدد، أكرر الإعراب عن قلق فرنسا العميق إزاء الادعاءات الخطيرة بارتكاب القوات المسلحة المالية ومرترقة فاغر انتهاكات لحقوق الإنسان. ومن الضروري إجراء تحقيقات وطنية ودولية - دون عائق وباستقلال تام - لإثبات الحقائق. ويجب السماح لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي بإجراء تحقيقاتها الخاصة والإبلاغ عن النتائج دون مزيد من التأخير. ونحن مندهشون لأن التقرير الفصلي الأخير الذي تصدره شعبة حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة لم يُنشر بعد. وندعو الأمم المتحدة إلى أن تفعل ذلك بأسرع ما يمكن.

تواصل قوة بارخان انسحابها من مالي. ولكن فرنسا تعترف مواصلة دعم بلدان الساحل التي ترغب في ذلك وتعزيز دعمها لبلدان خليج غينيا في مواجهة توسع الإرهاب من منطقة الساحل. وقد أُجريت عدة جولات من المشاورات مع هذه البلدان، التي أعربت بالفعل عن احتياجات محددة. ونناقش كيفية الاستجابة مع شركائنا، ولا سيما أولئك الموجودين في أوروبا. ويمكن أن يشمل ذلك المساعدة في التدريب والتعليم أو توريد المعدات أو حتى دعم العمليات ضد الإرهاب. ويمكن للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل ومبادرة أكرا أن تكونا جزءا من أطرنا المرجعية إذا رغب شركاؤنا في المنطقة في ذلك.

وسنضع المدنيين والوقاية في صميم استراتيجيتنا بشكل أكبر. والتحالف من أجل منطقة الساحل، الذي تبلغ التزاماته المالية ٢٦ بليون يورو، أداة أساسية ويجب أن تستمر أنشطته. ويجب على الأمم المتحدة، من خلال استراتيجيتها المتكاملة لمنطقة الساحل، أن تضطلع بدورها الكامل في هذا الجهد.

السيدة دوتلاري (ألبانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بشكر مساعدة الأمين العام بوبي والأمين التنفيذي تياري والسيدة بندياكي - بادجي على ما قدموه من معلومات مستكملة عن آخر التطورات في منطقة الساحل.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر السيدة آكيا بوبي والسيد تياري والسيدة بندياكي - بادجي على إحاطاتهم.

لا تزال الحالة في منطقة الساحل تبعث على القلق الشديد. فلا يزال ملايين الناس يعانون من الافتقار الشديد للأمن الغذائي. وقد أوقعت الجماعات الإرهابية خسائر فادحة في صفوف السكان المدنيين والقوات المحلية. توسّع تلك الجماعات نطاق تهديدها حتى شرق السنغال والأجزاء الشمالية من بلدان خليج غينيا، مثل توغو، التي وقعت ضحية لهجوم إرهابي في الأسبوع الماضي. وبالنظر إلى تلك الحالة، لا غنى عن اتخاذ المجتمع الدولي إجراء حازماً.

وتشيد فرنسا بالجهود التي بذلتها المجموعة الخماسية لتعزيز التنمية والأمن في السنوات الأخيرة. ولا يسعنا إلا أن نشجب قرار السلطات الانتقالية في مالي الانسحاب من المجموعة الخماسية التي لعبت فيها مالي دوراً فعالاً منذ عام ٢٠١٤. فهذا الانسحاب يضعف الهيكل الأمني الإقليمي. بيد أننا ينبغي ألا نتوصل إلى استنتاجات متسارعة بشأن مستقبل المجموعة الخماسية. والأمر متروك لأعضاء تلك الهيئة لاتخاذ قرار بشأن ذلك.

وعلى الرغم من تلك الصعوبات، أجرت القوة المشتركة للمجموعة الخماسية عمليات خلال الأشهر الستة الماضية. ولا غنى عن التعاون الإقليمي في مواجهة تهديد إرهابي عابر للحدود، كما أن دعم الدول حتى تتمكن من مواصلة القيام بعمليات عبر الحدود أمر حيوي. ونشيد بالدعم الذي يقدمه الشركاء، ولا سيما الاتحاد الأوروبي.

وتقدم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي الدعم لكثائب القوة المشتركة للمجموعة الخماسية من خلال الآلية الثلاثية الأطراف التي يمولها الاتحاد الأوروبي. ومن الواضح أن انسحاب مالي من المجموعة الخماسية سيؤدي إلى تعليق الدعم المقدم للكثائب المالية، لأنها لم تعد تشارك في عمليات القوة.

ونأسف لأن مجلس الأمن لم يتوصل إلى اتفاق بشأن إنشاء مكتب دعم للقوة المشتركة، يُمول من الاشتراكات الإلزامية. وكان من شأن ذلك أن نقادى الصعوبات التي نشهدها اليوم. وما زلنا مقتنعين

كما يساورنا قلق عميق إزاء التقارير التي تفيد بارتكاب أفراد القوة المشتركة لأعمال عنف جنسي وجنساني. ونشجع على تحسين رصد هذه الحالات وندعو جميع الدول الأعضاء إلى محاسبة الجناة واستبعادهم من النشر مجدداً. ونحث القوة المشتركة على الامتثال لإطار الامتثال لحقوق الإنسان الخاص بها ومواصلة تنفيذ توصياتها.

وترحب ألبانيا بالجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي لدعم القوة المشتركة. وترحب بالتقييم المشترك للأمن في منطقة الساحل الذي تخطط الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل لإجرائه، وبالإعلان الأخير للأمين العام غوتيريش أثناء زيارته للمنطقة عن أن رئيس النيجر السابق سيقود فريق التقييم المشترك. وفي هذا الصدد، أود أن أسأل عن كيفية تأثير انسحاب مالي من المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل على التقييم المقرر.

في الختام، تظل القوة المشتركة بالغة الأهمية للاستجابة الأمنية الجماعية للأزمة التي تواجه منطقة الساحل. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل مساعدة القوة المشتركة على تعزيز قدرتها التشغيلية. وندعو جميع الأعضاء إلى تكثيف مشاركتهم وتعاونهم وتوحيد الأهداف المشتركة للمجموعة الخماسية المتمثلة في مكافحة الإرهاب وإيجاد مستقبل أكثر سلاماً لجميع سكان منطقة الساحل.

السيد دي ألميدا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أنا أيضاً أن أشكر مساعدة الأمين العام بوبي والأمين التنفيذي تياري على إحاطتهما الزاخرتين بالمعلومات. واستمعنا بعناية إلى السيدة بندياكي - بادجي.

تُظهر التطورات الأخيرة في منطقة الساحل، على النحو الذي أبرزه تقرير الأمين العام عن القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل (S/2022/382)، كيف يمكن أن يؤدي عدم إحراز تقدم في المجال السياسي إلى إعاقة الجهود الرامية إلى مكافحة العنف، مما يجعل بدوره الحلول السياسية للنزاع أكثر صعوبة.

في البداية، نلاحظ مع الأسف انسحاب مالي من المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، خاصة عندما يأتي هذا القرار في وقت لا تزال فيه هناك حاجة إلى التعاون الإقليمي والنهج المتعددة الأطراف، حيث لا يمكن لأي بلد أن يحل المشاكل بمفرده. ونعتقد أن من المهم إجراء حوار بين دول المجموعة الخماسية كي تعود مالي إلى المجموعة، بالنظر إلى الفجوة الأمنية التي يخلقها انسحاب مالي، ليس لبلدان الساحل فحسب، بل للمنطقة بأسرها. وفي الوقت نفسه، الأمر متروك لأعضاء المجموعة ليقرروا كيف يرغبون في المضي قدماً

لا تزال منطقة الساحل تعاني من واحدة من أشد الأزمات الإنسانية والأمنية في العالم. ويساور ألبانيا قلق بالغ إزاء التهديد المتزايدة الذي تشكله الجماعات المتطرفة والإرهابية، ولا سيما توسع الجماعات الجهادية. وفي هذا السياق، من المهم معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار، مثل تخلف النمو وضعف الحوكمة وتغير المناخ في منطقة الساحل، بما في ذلك من خلال استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. ونأسف لأن مؤتمر القمة السنوي لرؤساء الدول قد تأجل إلى أجل غير مسمى وأن لجنة الدفاع والأمن لم تجتمع. وندعو أعضاء اللجنة إلى إظهار الإرادة السياسية والالتزام اللازمين للتصدي للتحديات التي تواجه منطقة الساحل.

ويؤثر الوضع السياسي المتقلب في منطقة الساحل، ولا سيما في مالي وبوركينا فاسو، تأثيراً سلبياً على فعالية وقدرة القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وندعو بوركينا فاسو ومالي إلى وضع جداول زمنية انتقالية جديدة واستعادة النظام الدستوري. وترحب بدور الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في هذه العملية.

إن التقارير عن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان في منطقة الساحل مقلقة للغاية. ونقر بأن القوة المشتركة تعمل في بيئة صعبة للغاية. ومع ذلك، يجب أن تنقيد جميع العمليات العسكرية بحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وفي هذا الصدد، يمثل نشر قوات فاغنر في مالي خطراً كبيراً على المدنيين، حيث تظهر أدلة متزايدة على حدوث أعمال ابتزاز أثناء العمليات. ونحث على التحقيق في جميع الادعاءات بشكل مستقل وحيادي، ويجب محاسبة مرتكبي الانتهاكات.

أن بعثة الأمم المتحدة نفسها تواجه ظروفًا صعبة في هذه اللحظة بالذات.

تشير الحالة الإنسانية في منطقة الساحل قلقًا بالغًا. وفي هذا السياق، نود أن نبرز أهمية القانون الدولي الإنساني وإطار الامتثال لحقوق الإنسان الذي أقرته وتنفذه القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية. ونحث القوة المشتركة على إيلاء اهتمام خاص لعناصر حماية الطفل، امتثالًا للإطار. ويجب أن يكون هناك إجراء واضح للتعامل مع الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة أو الذين يُزعم ارتباطهم بها ونقلهم إلى الجهات الفاعلة المدنية المعنية بحماية الطفل، فضلًا عن توفير تدريب متخصص لأفراد القوة المشتركة.

وتشاطر البرازيل الأمين العام قلقه إزاء الحالة الأمنية في منطقة الساحل، ولا سيما في ضوء التقارير التي تفيد بوقوع أعمال عنف ضد المدنيين. ويتوقف تحسين تلك الظروف، كما أشرنا، على التقدم المحرز في المجال السياسي.

السيد جانغ جون (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر مساعدة الأمين العام بوبي والأمين التنفيذي تياري على إحاطتهما. واستمعت بعناية إلى بيان السيدة بندياكي - بادجي.

إن الوضع الحالي في منطقة الساحل معقد وخطير، حيث تواجه المنطقة العديد من التحديات الأمنية والاقتصادية، من بين تحديات أخرى. ووقعت مرة أخرى هجمات إرهابية في النيجر وبوركينا فاسو ومالي مؤخرًا، مما تسبب في وقوع عدد كبير من الضحايا، وهو أمر محزن. وفي الآونة الأخيرة، قام الأمين العام غوتيريش برحلة خاصة إلى غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، سلطت الضوء على حقيقة أن مسألة الساحل لا تزال واحدة من الشواغل والأولويات الرئيسية للأمم المتحدة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يستجيب لنداء الأمين العام وأن يزيد من اهتمامه بالمنطقة ودعمه لها.

أولًا، فيما يتعلق بتعزيز الوحدة والتعاون، تواجه منطقة الساحل تحديات متعددة، مثل الأمن الغذائي والحد من الفقر والتنمية وتغير المناخ، وهي أشد تضررًا من جائحة مرض فيروس كورونا والصراعات

ولكي نكون واضحين تمامًا، ساهم الانتقال السياسي الذي طال أمد بصورة محبطة في مالي في الافتقار إلى التفاهم السياسي في المجموعة الخماسية ككل وأعاق أنشطة قوتها المشتركة. وأصبح هذا الأمر أكثر وضوحًا منذ إعلان سلطات مالي قرارها بالانسحاب من جميع هياكل وهيئات المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، بما في ذلك القوة المشتركة. ونعتقد أن المجموعة الخماسية تشكل محفلًا هامًا قادرًا - كما يقال كثيرًا - على تقديم حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية، مثل القوة المشتركة.

وبينما ما زلنا ننتظر من الأعضاء الآخرين في المجموعة الخماسية أن يردوا على إعلان باماكو، تشجع البرازيل جميع بلدان المنطقة على مواصلة التعاون السياسي، بما في ذلك عن طريق الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ولا يوجد تقريبًا بديل عن التعاون الإقليمي في مكافحة الإرهاب والتحديات الأخرى التي تواجهها المنطقة.

إن عدم اليقين السياسي في منطقة الساحل يعني أن الدعم من الأمم المتحدة، وكذلك من المنظمات الإقليمية، له أهمية قصوى. وفي ضوء ذلك، نرحب بالجهود التي يبذلها الأمين العام، بالاتصال مع رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، لمعالجة هذه الحالة. ونحيط علماً بإنشاء الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بالأمن والتنمية في منطقة الساحل ونتطلع إلى نتائجه. وفي حين أن الحالة في المنطقة تتطلب اتخاذ إجراءات، يبدو أن الظروف على أرض الواقع ليست مواتية لإنشاء مكتب جديد للأمم المتحدة.

ونرحب بحقيقة أنه على الرغم من كل هذه الصعوبات، تمكنت المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل من تنفيذ عمليات، على الرغم من أنها لا تزال تفقر إلى ما هو ضروري لدفع التهديد الذي تشكله الجماعات المسلحة غير المشروعة والمنظمات الإرهابية.

ونرحب أيضًا بالدعم الذي تمكنت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي من تقديمه إلى القوة المشتركة، تمشيًا مع الولاية التي أنشأها المجلس. ومن الجدير بالذكر

العسكري، يجب عليها أن تبادر بتعزيز الاتصال والتنسيق مع بلدان المنطقة لتجنب خلق فراغ أمني. وتخطط الأمم المتحدة لإجراء تقييم استراتيجي مشترك مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمجموعة الخماسية. ونأمل أن تعزز الأمم المتحدة الاتصال مع جميع أصحاب المصلحة في تلك العملية بغية النهوض بالتضامن والتعاون مع بلدان المنطقة. واستنادا إلى آليات التعاون الإقليمي القائمة، ينبغي أن يركز التقييم على التحديات التي تواجهها بلدان المنطقة فيما يتعلق باللوجستيات والتمويل وبناء القدرات وأن يقدم حلولاً واقعية.

ثالثاً، فيما يتعلق بالالتزام بأولوية التنمية، تواجه أفريقيا مهام شاقة في تحقيق التنمية. وقد أدت الأزمات العالمية الحالية في مجالي الغذاء والطاقة وفي المجال المالي إلى تفاقم الحالة في أفريقيا. والوضع في منطقة الساحل أكثر حدة. وفي الوقت الحاضر، يواجه أكثر من ١٠ ملايين شخص مجاعة شديدة، وقد نزح الملايين. ويبرز ذلك أهمية وإلحاحية معالجة مسألة التنمية. ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل اهتمامه بمنطقة الساحل والاستثمار فيها.

وينبغي لجميع وكالات الأمم المتحدة أن تؤدي مهامها وأن تقوم، تمسحاً مع الحالة الفعلية على أرض الواقع، بتعزيز تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل بقوة. ومن الضروري زيادة الاستثمار في الأمن الغذائي والقضاء على الفقر وفي الهياكل الأساسية والتعليم والرعاية الصحية وفي التدريب على المهارات المهنية وغير ذلك من الميادين، وتكريس الموارد والجهود حقا للمجالات التي تكمن فيها الاحتياجات الملحة لبلدان المنطقة والتركيز على معالجة الأسباب الجذرية.

وستواصل الصين الوقوف إلى جانب بلدان منطقة الساحل وتسريع تنفيذ نتائج منتدى التعاون الصيني الأفريقي ومبادرة التنمية العالمية. وسنواصل دعم المنطقة في انتعاشها الاقتصادي وتنميتها المستدامة من خلال إجراءات عملية، وفي تحقيق السلام المستدام في المنطقة.

السيد راغوثاهالي (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بشكر مساعدة الأمين العام مارثا بوبي والأمين التنفيذي للمجموعة الخماسية

الجيوستراتيجية. ولا يمكن لأي بلد أن يتصدى لهذه التحديات بمفرده. وينبغي لبلدان المنطقة أن تعزز التضامن والتعاون، بدعم من المجتمع الدولي، وأن تجد استجابات مشتركة. وفي الوقت الحاضر، يواجه التعاون في منطقة الساحل صعوبات جديدة تؤثر على آلية التعاون التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. ولا يصب ذلك في مصلحة الدول الأعضاء ولا في المصلحة المشتركة للمنطقة. وتتمثل المهمة الأكثر إلحاحاً في اعتماد نهج استشرافي واتخاذ تدابير عقلانية وعملية، تقوم على المراعاة التامة لحالة كل طرف وتحقيق التوازن بين شواغل جميع الأطراف. ومن الضروري إزالة العقبات التي تعترض سبيل التعاون الإقليمي واستعادة زخم التعاون الإقليمي على المدى الطويل وضخ زخم جديد في جهود التصدي للتحديات المشتركة بتضامن. ونأمل أن تتواصل المشاورات بين مالي وبوركينا فاسو والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وأن تسفر عن إبرام اتفاق بشأن الترتيبات الانتقالية في أقرب وقت ممكن. وينبغي للمجتمع الدولي أن يحترم سيادة بلدان المنطقة وتوليها التزام الأمور وأن يهيئ بيئة خارجية مواتية للتعاون الإقليمي.

ثانياً، فيما يتعلق بتكثيف جهود مكافحة الإرهاب، تنتشر القوى الإرهابية في منطقة الساحل وتتفد أنشطة متكررة عبر الحدود وتتواصل توسعها وانتشارها إلى المناطق الساحلية لخليج غينيا. إن مكافحة الإرهاب معركة شاملة. ولا يمكننا أن نحقق النجاح بشكل نهائي إلا بتعزيز كل حلقة في خط الدفاع في سياق مكافحة الإرهاب. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية تنفيذ عمليات وحقت بعض النتائج. وهي لا تزال قوة هامة في الجهود الإقليمية لمكافحة الإرهاب.

وفيما يتعلق بالصعوبات اللوجستية والمالية التي تواجهها القوة المشتركة، ينبغي لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي أن تواصل تحسين الدعم اللوجستي ذي الصلة. وينبغي للممولين الرئيسيين، مثل الاتحاد الأوروبي، أن يواصلوا زيادة المساعدة المالية. وينبغي للأمم المتحدة أيضاً أن تستكشف المزيد من الحلول. وعندما تعدل البلدان من خارج المنطقة عمليات انتشارها

وهناك حاجة إلى إرساء التعاون الفعال وبناء الثقة بين بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل لتمكين القوة المشتركة من الاضطلاع بعمليات مكافحة الإرهاب. ونرى أنه من الأهمية بمكان لمالي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التوصل إلى اتفاق بشأن الانتقال السياسي والانتخابات. فمفتاح تحقيق السلام في مالي يكمن في عملية تقودها مالي وتملك زمامها ويرى شعب مالي أنها شاملة للجميع وتمثيلية لجميع فئاته. والسلام في مالي شرط أساسي لتحقيق السلام في منطقة الساحل.

وكما يلاحظ الأمين العام في تقريره، فقد ثبت أن عدم التوصل إلى توافق في الآراء بين الشركاء والمناحين بشأن آلية دعم القوة المشتركة يشكل عقبة كبيرة أمام الأداء الفعال لمهامها. وتعاني القوة المشتركة من قيود على القدرات مثل نقص التدريب والمعدات والأصول الجوية والدعم اللوجستي وما إلى ذلك. ومن الأهمية بمكان أن تُستكمل عمليات حفظ السلام التقليدية بعمليات إقليمية من أجل تحييد الجماعات والكيانات الإرهابية. ولذلك نكرر دعوتنا إلى شركاء القوة المشتركة الدوليين إلى إمدادها بدعم مستدام وقابل للتنبؤ به، وكذلك من خلال الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة. وقد اقترح الأمين العام خيارات الدعم المختلفة في تقاريره السابقة. وينبغي للمجلس أن يتغلب على تردده ويدرس تلك الخيارات بجدية.

للهند تاريخ طويل من المساعدة في تلبية الاحتياجات الدفاعية والأمنية للبلدان الأفريقية، بما في ذلك في منطقة الساحل. ولا نزال ملتزمين بدعمها من خلال تبادل الخبرات وتوفير التدريب في مجال مكافحة التمرد والإرهاب لقوات الدفاع والأمن الأفريقية. ويكتسي ازدهار شعوب بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل ورفاهها أهمية كبيرة بالنسبة لنا. وفي هذا المسعى، تظل الهند ثابتة في التزامها.

السيد دي لا فوينتي راميريس (المكسيك) (تكلم بالإسبانية):
أشكر الأمانة العامة المساعدة مارتا بوبي والأمين التنفيذي إريك تيارى على إحاطتهما، والسيدة سولانج باندياكي - بادجي على تعليقاتها بشأن موضوع النزاع وتغير المناخ البالغ الأهمية.

لمنطقة الساحل إريك تيارى ومقدمة الإحاطة من المجتمع المدني، السيدة باندياكي - بادجي، على إحاطاتهم.

كما يتضح من تقرير الأمين العام (S/2022/382)، فإن القوى الإرهابية تستغل الحالة السياسية والأمنية غير المستقرة في منطقة الساحل، ولا سيما في مالي وبوركينا فاسو. وتتمكن الجماعات الإرهابية المرتبطة بتنظيمي القاعدة وداعش في منطقة الساحل من الحصول بسهولة على الأسلحة والمعدات والتكنولوجيا والموارد المالية، وذلك بفضل توطيد أقدامها وتوسيع نطاق وجودها في المنطقة وعلاقتها المتنامية بشبكات الجريمة المنظمة، الأمر الذي يسهم أيضا في توسيع نفوذها باتجاه منطقة خليج غينيا الساحلية.

وندين بشدة الهجوم الإرهابي الهجمي والجبان الذي وقع في الأسبوع الماضي على موقع عسكري متقدم في توغو - وهو بلد ظل حتى الآن خاليا من العنف الإرهابي - حيث استشهد ثمانية جنود شجعان. وذلك الحادث تذكير آخر للمجتمع الدولي بأن ملامح الإرهاب ليست إقليمية فحسب، بل عالمية أيضا. وتتطلب هزيمته اتباع نهج عدم التسامح إطلاقا على جميع المستويات - الوطنية والإقليمية والدولية - ويتسم بالحسم ويُشرك جميع أصحاب المصلحة المعنيين.

إن التصدي لخطر الإرهاب شرط أساسي لتحقيق أي سلام حقيقي في منطقة الساحل. وفي الوقت نفسه، تضطلع المبادرات الأمنية الإقليمية من قبيل القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل بدور هام. وفي الأشهر الأخيرة، تأثرت آلية الأمن في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل تأثرا شديدا جراء الافتقار إلى التوجه السياسي والتنسيق في الميدان. ويغير قرار مالي الانسحاب من جميع أجهزة وكيانات المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل ديناميات الجهود الإقليمية الجارية. وسيكون لهذا التطور، إلى جانب عدم اليقين السياسي بشأن الجداول الزمنية للعمليات الانتقالية في مالي وبوركينا فاسو، أثر سلبي على عمليات القوة المشتركة. وقد شهدت العمليات في ليبتاكو - غورما، منطقة الحدود الثلاثية بين بوركينا فاسو ومالي والنيجر، وهي منطقة ما فتئت بؤرة ساخنة للإرهاب في المنطقة، توقفا بالفعل في الأشهر الأخيرة.

الانساق في التعاون الإقليمي في مختلف جوانبه، مع إيلاء اهتمام خاص للأسباب الاجتماعية والاقتصادية الكامنة وراء النزاعات واحترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. واستنادا إلى ذلك المنطق، نرى أن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي تظطلع بدور أساسي في السياق الإقليمي المتغير. وعليه، نؤكد مجددا تأييدنا لتجديد ولايتها. وسيكون من المهم بصفة خاصة مواصلة الدعم الذي تقدمه البعثة إلى القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

ثالثا، تلاحظ المكسيك مع القلق أن تدهور الحالة الأمنية الإقليمية قد حدث إلى جانب انهيار النظام الدستوري في ثلاثة من البلدان الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، ولا يبدو أن الأمر محض صدفة. ولذلك نحث الحكومات الانتقالية في مالي وتشاد وبوركينا فاسو على استعادة النظام القانوني بالتعاون مع المنظمات الإقليمية. فالحكم السليم والقيادة المنتخبة شرعيا وإشراك جميع قطاعات المجتمع، وخاصة النساء والشباب، هي السبيل الوحيد في نهاية المطاف لتهيئة الظروف السياسية اللازمة لتحقيق الازدهار والاستقرار في منطقة الساحل.

السيدة إيفستينغينا (الاتحاد الروسي) (تكلمت بالروسية): نشكر الأمانة العامة المساعدة مارتا بوبي على إحاطتها بشأن تطورات الحالة في المنطقة.

ونعرب عن امتناننا أيضا لممثل القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وممثلة المجتمع المدني.

مما يؤسف له أن الحالة في منطقة الساحل لا تشهد تحسنا، وفي ذلك الصدد، نتفق تماما مع مقدمي الإحاطات. فلا يزال النشاط الإرهابي في المنطقة مستمرا، إلى جانب النزاعات المتأججة بين المجموعات العرقية والقبائل، مما يؤثر تأثيرا سلبيا جدا على الحالة الأمنية. وتزهق أرواح عشرات الجنود ومئات المدنيين على أيدي المسلحين. وثمة عنصر جديد مزعزع للاستقرار ومثير للقلق الشديد، يتمثل في تزايد التوترات بين بلدان المنطقة نفسها، وهي توترات تنجم إلى حد كبير عن التدخل الخارجي.

ومرة أخرى، تثبت الإحاطات التي استمعنا إليها من فورنا أن المشاكل التي تواجه بلدان منطقة الساحل عابرة للحدود الوطنية. وفي حالة تتسم بتزايد العنف وتوسع نشاط الجماعات المتطرفة من وسط منطقة الساحل إلى خليج غينيا، من الضروري أن تتخذ بلدان المنطقة إجراءات بطريقة منسقة استنادا إلى استراتيجية مشتركة. ورغم القيود التشغيلية التي تواجه القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، فقد ظلت عنصرا حيويا في الهيكل الإقليمي لمكافحة الإرهاب، ولا تزال منبرا مفيدا لاحتواء العنف. ولذلك نأسف لقرار مالي الانسحاب منه، مما سيحد من نطاق عمل القوة المشتركة في بعض المناطق التي تشهد أعلى تركيزات للنشاط الإرهابي، لا سيما على طول منطقة الحدود الثلاثية. وفي ذلك السياق، أود أن أطرح ثلاث مسائل تعتبرها المكسيك مهمة.

أولا، نرحب بالتقييم الاستراتيجي للأمن في منطقة الساحل الذي أعلنه الأمين العام خلال زيارته الأخيرة إلى النيجر. ونأمل أن تمكن هذه العملية من تحديد مسارات العمل التي تستجيب لمصالح جميع المشاركين وتستفيد من المؤسسات القائمة مثل المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وينبغي أن يأخذ التقييم في الحسبان التقييمات التي أجرتها الأمانة العامة للقوة المشتركة في السنوات القليلة الماضية، فضلا عن آراء أعضاء مجلس الأمن. وترى المكسيك أنه بدون اتفاق سياسي واضح ومتين فيما بين حكومات المنطقة بشأن الاستراتيجية التي يتعين اتباعها، سيكون من الصعب على المجلس أن يحرز تقدما في مناقشاته بشأن الكيفية التي يمكن بها للأمم المتحدة أن تزيد دعمها لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل، بما في ذلك تمويل القوة المشتركة.

ثانيا، أدى وصول جهات فاعلة جديدة إلى منطقة الساحل وإعادة نشر قوات دولية مثل عملية برخان وفرقة العمل تاكوبا فضلا عن التوترات المتزايدة داخل المنطقة وخارجها، إلى حالة يتضاعف فيها عدد الجهات الفاعلة التي تختلف استراتيجياتها وأهدافها. ويجب على بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والمنسق الخاص لتنمية منطقة الساحل أن يبذلوا مساعيهم الحميدة لتحقيق

تحقيق الوحدة دون إملاءات من الخارج. ويحدونا الأمل في أن تتمكن دول الساحل، بما فيها مالي، باتباعها مبدأ إيجاد حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية، من الاتفاق على الأنشطة المستقبلية لقواتها المشتركة، وألا تقلل الصعوبات المستمرة من جهودها لمكافحة الإرهاب.

وستواصل روسيا مشاركتها البناءة، بما في ذلك بصفتها عضوا دائما في مجلس الأمن، في الجهود الجماعية الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار في منطقة الصحراء والساحل، مع تقديم الدعم للبلدان الأفريقية على أساس ثنائي من أجل زيادة الفعالية التشغيلية لقواتها المسلحة عن طريق تدريب الأفراد العسكريين وموظفي إنفاذ القانون وتقديم المساعدة الإنسانية، بما في ذلك في مجالي التعليم والرعاية الصحية. وتقدم مؤسسات التعليم العالي التابعة لوزارة الدفاع الروسية حاليا تعليمات للأفراد العسكريين من مالي والنيجر وبوركينا فاسو وتشاد، وتقوم وزارة الداخلية لدينا بتدريب الشرطة المالية.

وأود أيضا أن أشدد على أن مساعدتنا العسكرية والتقنية الثنائية المقدمة إلى مالي والدول الأفريقية الأخرى تهدف إلى دعم السلطات الوطنية في مهمتها البالغة التعقيد المتمثلة في مكافحة الإرهاب وتعزيز الأمن الوطني، وهو أمر أساسي إذا أريد لمواطنيها أن يشعروا بالأمن والأمان وأن يكونوا قادرين على المشاركة في الجهود الإنمائية لبلدانهم. وهنا في مجلس الأمن، تتقدم الدول الغربية مرة أخرى بادعاءات بشأن بعض المرتزقة. ومع ذلك، أود أن أشير إلى أن المرتزقة من الغرب، بما في ذلك من البلدان الممثلة في المجلس، شاركوا في العديد من الانقلابات في القارة الأفريقية منذ انهيار الاستعمار، وكذلك في دعم الفصل العنصري ونهب الموارد الطبيعية، بما في ذلك بهدف دعم مصالح شركاتهم الكبرى.

ومن الإحصاءات الأخرى المعبرة قائمة التدخلات العسكرية الرسمية من قبل الغرب في أفريقيا، وهي تبلغ العشرات، حتى وفقا لأكثر التقديرات تحفظا. وهناك العشرات من التدخلات العسكرية الأخرى التي لم يتم الاعتراف بها أبدا. ومما يؤسف له أنه يجري الآن الاستفادة من الاستعمار الجديد لتأليب بلدان المنطقة ضد بعضها البعض من أجل

ويدرك أعضاء المجلس جيدا أنه منذ أن طرحت بلدان المنطقة نفسها لأول مرة المبادرة التي كانت سببا في إنشاء القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل - وهي حقيقة هامة - ما فتئت روسيا تدعم تشكيلها ونشرها. والحقيقة هي أن مكافحة الإرهاب لا تعرف حدودا أو جنسيات وهي أولوية مشتركة للجميع. ودعونا أيضا إلى توسيع نطاق المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة إلى القوة المشتركة، الأمر الذي من شأنه أن يساعد على تعزيز التضامن الإقليمي. وعلينا أن نشير مع الأسف إلى أنه بسبب الضغوط الغربية، وخاصة من فرنسا، وجدت المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل نفسها تتعامل مع تحديات بعيدة كل البعد عن القضية الأكثر إلحاحا المتمثلة في مكافحة الإرهاب. وبذرائع بعيدة عن الواقع، حُرمت مالي من رئاسة المجموعة، ولم تعقد قط قمة القوة المشتركة التي كان من المقرر عقدها في شباط/فبراير، والتي كان من المفترض أن تقودها باماكو. وفي هذا الصدد، يبدو قرار السلطات المالية بالانسحاب من المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، الناجم عن سلوك المواجهة من جانب جيرانها، منطقيا تماما.

والى جانب ذلك، ينبغي ألا ننسى أنه تم فرض جزاءات اقتصادية غربية قاسية وقيود من المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا على مالي وأن انسحاب العملية الفرنسية برخان وقوة تاكوبا من الأراضي المالية ما زال مستمرا. وكل ذلك يجري في وقت يصعب فيه جدا على مالي التصدي للتحديات الكبرى، وفي مقدمتها التهديد الذي يشكله الإرهاب. ويبدو واضحا أنه كان من المفترض ألا يتمكن جيش مالي من تحقيق أهدافه العسكرية، ولكن كما نعلم، لم يحدث ذلك. وبفضل جهودها وجهود الشركاء الأكثر فعالية، تحققت نجاحات ملموسة حيث تم رفع الحظر عن عدد من المستوطنات ويجري تحرير المناطق الشمالية والشرقية من البلد باطراد. وبدلا من خلق عقبات، فإن ما ينبغي عمله في الحالة الراهنة هو تزويد السلطات المالية بمساعدة فعالة مع تشجيعها في الوقت نفسه على اتباع مسار متوازن في حل الأزمة في البلد، بما في ذلك ما يتعلق باستعادة النظام الدستوري. وفي ذلك الصدد، ندعو أعضاء المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل إلى اعتماد نهج بناء واتخاذ التدابير اللازمة لوضع أنفسهم على طريق مستقل نحو

تحقيق شفاف ومستقل في مزاعم بأن القوات المالية، التي تعمل إلى جانب مرتزقة فاغنر، قتلت المدنيين في مارس/آذار.

ثالثا، سيرتهن تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في منطقة الساحل بلحكمة الرشيدة، المبنية على سيادة القانون، ومؤسسات الدولة الخاضعة للمساءلة والفعالة وتطوير سبل العيش المستدامة. ولذلك، نؤيد الجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتشجيع الانتقال في الوقت المناسب إلى النظام الدستوري في مالي وبوركينا فاسو، ونشجع السلطات الانتقالية في كلا البلدين على مواصلة المشاركة البناءة مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن الجداول الزمنية للانتقال السياسي والخطوات العملية للتحضير للانتخابات.

وفي الختام، تفخر المملكة المتحدة بدعم الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار في منطقة الساحل، بما في ذلك من خلال انتشارنا في إطار بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وشرائكاتنا الإنسانية والإنمائية. ولا نزال ملتزمين بالمساعدة في التصدي لتحديات منطقة الساحل من خلال نهج شامل يشمل الأمن والحكومة والتنمية.

السيدة موران (أيرلندا) (تكلمت بالإنكليزية): أولا، اسمحوا لي أن أعرب عن تقديري لمقدمي الإحاطات هذا الصباح. وأود أن أشكر الأمين العام المساعد بوبي والسيد تياري على أفكارهما الثاقبة التي لا تقدر بثمن. وأود أيضا أن أشكر السيدة باندياكي - بادجي على إحاطتها الممتازة بشأن تغير المناخ بوصفه محركا للنزاع في منطقة الساحل. إن دعوتها إلى العمل تنكرنا حقا بالصلة بين المناخ والأمن، وأشكرها على ذلك.

وفي اجتماعنا الأخير بشأن مسألة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل (انظر S/PV.8903)، كان التوجه الرئيسي لمناقشتنا حول خيارات الدعم للقوة المشتركة نفسها. والآن يواجه سكان منطقة الساحل وضعاً يتدهور بمعدل لا يصدق. ونحن ننتشرك شواغل الأمين العام، بعد زيارته للمنطقة، بشأن "الأزمة المتعددة الأبعاد ذات النطاق الاستثنائي" التي تواجه المنطقة.

إضعافها. وينبغي ألا يحدث ذلك في القرن الحادي والعشرين. وأفريقيا قادرة على تقرير مستقبلها. وندعو جيران مالي إلى أن يعيدوا النظر مرة أخرى في دورهم السيادي في معالجة قضايا قارتهم مقابل أولئك الذين لديهم جدول أعمال خفي فيما يتعلق بأفريقيا.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر مقدمي الإحاطات.

وأود أن أتناول ثلاث نقاط. أولا، يمكن لشعوب الساحل أن تواصل الاعتماد على دعم المملكة المتحدة الثابت. والتحديات التي تواجه المنطقة تحديات معقدة ومتشابكة وتتطلب حولا شاملة. ونحن نعمل مع شركائنا في منطقة الساحل لتعزيز الاستقرار على المدى الطويل من خلال معالجة دوافع النزاع، بما في ذلك تغير المناخ. كما نعمل على حماية الفئات الأكثر ضعفا في منطقة الساحل من تأثير أزمة الغذاء العالمية الناجمة عن عدوان روسيا غير القانوني وغير المبرر على أوكرانيا. وبالإضافة إلى الاتفاق على تقديم تمويل غير مسبوق من البنك الدولي لحماية البلدان الضعيفة من الأثر الاقتصادي للغزو الروسي، فإن التمويل السابق للمملكة المتحدة البالغ ٢٠٠ مليون دولار، بالإضافة إلى تمويلنا الإنساني الجديد، سيساعد أكثر من ٣ ملايين شخص في المنطقة من خلال تقديم المساعدات الغذائية.

ثانيا، أود أن أشدد على أهمية ضمان قيام جميع الجهات الفاعلة في منطقة الساحل بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والامتثال للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وفي ذلك الصدد، ما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء وجود مجموعة فاغنر في مالي. وتزايدت مزاعم انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان بشكل كبير منذ نشر مجموعة فاغنر في مالي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١. ولدى مجموعة فاغنر أيضا سجل حافل في استغلال الموارد الطبيعية ونشر المعلومات المضللة المزعومة للاستقرار. ونحث السلطات المالية على إنهاء علاقتها مع مجموعة فاغنر لصالح الاستقرار الوطني والإقليمي. كما ينبغي لها أن تسمح لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي بالوصول غير المقيد إلى مورا لإجراء

وفي حين أن القيم والمؤسسات الديمقراطية لا تزال مهددة، مع استمرار انتهاكات حقوق الإنسان، والسماح للنزوح وانعدام الأمن الغذائي بأن يكونا روتيناً يومياً، وفي حين لا يزال العنف الجنسي والجنساني والهجمات على المجتمع المدني سائداً بينما يشكل انعدام الفرص جزءاً من نسيج الحياة اليومية، فإن دورة العنف ستتواصل دون انقطاع. ويجب أن يكون هذا هو الدرس المستفاد من الأشهر القليلة الماضية - فهناك حاجة إلى حلول أكثر استدامة وشاملة وكلية، كالمعمل الوقائي لمعالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار، بما في ذلك أثر تغير المناخ، لمعالجة تحديات المنطقة.

وما زلنا نعتقد أن المبادرات الإقليمية التي تقودها وتضعها بلدان المنطقة، ويدعمها تمويل يمكن التنبؤ به ومستدام، أساسية لمعالجة السلام والاستقرار على المدى الطويل في منطقة الساحل. ونعتقد اعتقاداً راسخاً بأنه ما من مبادرة دولية يمكن أن تسفر عن نتائج في معالجة انعدام الأمن في منطقة الساحل بدون التزام بلدان المنطقة وتعاونها وتصميمها. ويسرنا أن الرئيس السابق محمدو إيسوفو قد وافق على رئاسة تقييم استراتيجي مشترك للتحديات الأمنية والإنمائية في منطقة الساحل. ونتطلع إلى نتائج ذلك التقييم المستقل.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالتأكيد على التزام أيرلندا بالعمل عن كثب وبشكل تعاوني في المجلس وعلى نطاق الأمم المتحدة لمكافحة خطر الإرهاب في منطقة الساحل، والأهم من ذلك، التصدي للعوامل التي تغذي تلك الآفة.

السيدة يول (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): أود أنا أيضاً أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على رؤاهم القيمة للغاية.

وكما رأى مجلس الأمن خلال رحلتنا إلى الساحل في تشرين الأول/أكتوبر، لا تزال المنطقة بحاجة إلى دعمنا. ولذلك، شجعنا الزيارة التي قام بها الأمين العام مؤخراً إلى غرب أفريقيا. فقد سلطت زيارته الضوء على الحالات المثيرة للقلق في المجالات السياسية والإنسانية وحقوق الإنسان. وبغية تحويل الاتجاهات السياسية السلبية إلى اتجاهات بناءة أكثر، سيكون من الضروري وضع أطر وجدول زمنية متفق عليها للعودة إلى النظام الدستوري.

ونطاق هذه الأزمة تثبته الوقائع - فهذه المنطقة شكلت ٣٥ في المائة من الوفيات الناجمة عن الإرهاب في العالم في عام ٢٠٢١؛ وانعدام الأمن الغذائي أخذ في الازدياد؛ ولا تزال انتهاكات حقوق الإنسان والتجاوزات مستمرة. وأيرلندا تقدم خالص تعازيها لحكومات وشعوب المنطقة للضحايا والأسرى في الأرواح خلال الأشهر الأخيرة.

ونأسف لقرار السلطات الانتقالية في مالي الانسحاب من المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، بما في ذلك القوة المشتركة. إن التحديات التي تواجه المنطقة هائلة وعابرة للحدود الوطنية بطبيعتها بحيث لا يمكن أن يتصدى لها أي بلد يعمل بمعزل عن غيره، إلا على أساس العمل المشترك المجدي والتعاون الإقليمي.

ولن يتحقق الأمن والازدهار على المدى الطويل في منطقة الساحل إلا من خلال نظم حكم ديمقراطية فعالة وخاضعة للمساءلة وجامعة. وما زلنا نحث السلطات الانتقالية في المنطقة على العمل مع الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي لضمان الانتقال السلمي في الوقت المناسب إلى حكومات منتخبة ديمقراطياً.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر، أقرت أيرلندا بالتقدم الذي أحرزته القوة المشتركة، لا سيما فيما يتعلق بإدماج احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في هياكلها وعملياتها. ولا يمكن - كما قالت الأمين العام المساعد هذا الصباح - مكافحة الإرهاب بشكل فعال ما لم تحترم هذه المبادئ الأساسية. ونتفق مع الأمين العام إذ يقول إن على سلطات المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل أن تلتزم دون تحفظ بالجهود الرامية إلى دعم حقوق الإنسان وحمايتها. ولا يمكن ببساطة أن نساوم على المساءلة والمعايير الأساسية.

نعلم أن الحلول العسكرية وحدها لن تكفي. ومهما كان مستوى الإرادة السياسية والموارد المخصصة والدعم الذي قد تحصل عليه القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، من الواضح بشكل متزايد أنها لا تستطيع دحر آفة العنف إن ظلت دوافع العنف سائدة إلى هذا الحد ودون رادع.

أفريقيا والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل - بناء على تجربة قوتها المشتركة. وينبغي أن يكون للتفكير الجديد بشأن الأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل نهج كلي وأن يضمن تولي بلدان المنطقة زمام الأمور.

ومشاركة الدول الساحلية إيجابية أيضا. ولا يمكن للمناقشات أن تتجنب القضايا الأكثر صعوبة، مثل التمويل والولايات لعمليات قوية بقيادة إقليمية. ويجب أن يقابل ذلك أيضا بذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان ووضع أطر تمثل لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. ونشدد على أن التقييم يجب أن يفضي إلى استنتاجات تتسم بالجرأة الكافية لإحداث تغيير حقيقي، بينما تظل قابلة للتنفيذ أيضا.

في الختام، هذا ما نعتقد أنه ينبغي أن يحدث الآن. أولا، ينبغي أن نعرز ونُدعم الولاية القوية لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي بوصفها عامل استقرار رئيسي لمالي والمنطقة الأوسع. وبالتراصف مع ذلك، ينبغي أن نستخدم التقييم الاستراتيجي المشترك المقبل كفرصة لإجراء مناقشة جادة بشأن الحلول المستقبلية المبتكرة. والنرويج على استعداد لدعم هذه المناقشات.

السيد أغيمان (غانا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن: غابون وكينيا وبلدي، غانا.

نرحب بتقرير الأمين العام (S/2022/382) ونشكر الأمين العام المساعد، السيدة مارثا بوبي، والأمين التنفيذي إريك تياري على إحاطتهما الإعلاميتين الوافيتين ووجهات نظرهما الثاقبة بشأن الحالة في منطقة الساحل. ونرحب أيضا بمشاركة السيدة سولانج باندياكي - بادجي في هذه الجلسة، التي تكلمت باسم مبادرة الحقوق والموارد.

إن القوة المشتركة للمجموعة الخماسية هي في الواقع عنصر حاسم في المبادرات التي تقودها بلدان المنطقة للتعامل مع الحالة الأمنية في منطقة الساحل. وتشير الدول الأفريقية الثلاث في المجلس مع القلق إلى أن القوة لم تتمكن، على الرغم من أهميتها، من التعامل بفعالية مع الحالة الأمنية المتقلبة في منطقة الساحل، والتي تتسم بتزايد الهجمات التي تشنها الجماعات المتطرفة العنيفة. ونشير إلى

ونحن نؤيد جهود الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لدعم عودة مالي وبوركينا فاسو وغينيا - كوناكري وتشاد إلى النظام الدستوري. مع ذلك، وبينما تستمر أزمات الحكم - التي تعوق الحكومات عن الوفاء بمسؤولياتها - لا يمكننا تأخير استجاباتنا الإنسانية للمحتاجين.

وفي العديد من البلدان، تتزايد أسعار المواد الغذائية وعدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي زيادة كبيرة. ويجب تلبية هذه الاحتياجات على وجه الاستعجال. وفي ضوء هذا الوضع المتدهور، خصصت النرويج ما يقرب من ٢٥ مليون دولار للجهود الإنسانية في منطقة الساحل وبحيرة تشاد في عام ٢٠٢٢. ونواصل دعم السياسات والبرامج الإنمائية لضمان الحصول على الغذاء والمياه والصرف الصحي والخدمات الصحية والتعليم وسبل العيش على المدى الطويل. وكما أوضحت السيدة سولانج باندياكي-بادجي، فإن الحلول الذكية مناخيا ستكون ضرورية أيضا بشكل متزايد.

ويجب أن يعقب التقارير عن تزايد انتهاكات حقوق الإنسان وتجاوزاتها في مالي وغيرها من البلدان إمكانية الوصول الكامل لإجراء تحقيقات مستقلة. ونكرر دعوة الأمين العام سلطات المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل إلى دعم حقوق الإنسان وحمايتها. وذلك أمر هام لنجاح الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب وتحسين الأمن وكسب ثقة المجتمعات. ويجب إيلاء اهتمام خاص لحالة الأطفال. ولا تزال النرويج تشعر بالقلق أيضا إزاء التقارير الأخيرة المثيرة للقلق، التي تتضمن ادعاءات بوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان وتجاوزات ارتكبتها مجموعة فاغنر. ويجب كفالة المساءلة.

وإذ ننقل الآن إلى الحلول، نرحب بالأخبار المتعلقة بإجراء تقييم استراتيجي مشترك لمنطقة الساحل. وفي ضوء القرار المالي المؤسف بالانسحاب من جميع أجهزة وهيئات المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، تشكل هذه المبادرة محاولة جيدة التوقيت بشكل خاص لإيجاد حلول مشتركة بشأن قضايا الأمن والحكم والتنمية في المنطقة. ونتطلع إلى قيادة الرئيس السابق إيسوفو بشأن تلك المسألة، بالتعاون مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب

مالي، وإدراكاً منها للحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لدعم تعزيز القوة المشتركة للمجموعة الخماسية، تود الدول الأفريقية الثلاث في المجلس أن تسلط الضوء على ما يلي:

كما ذكر قبل بضع لحظات، فإن الحالة الأمنية في مالي لا يمكن أن يعالجها المليون وحدهم، بل ستتطلب دعماً من المنطقة والمجتمع الدولي. ولذلك، ندعو سلطات مالي والدول الأعضاء الأخرى في القوة إلى الدخول في حوار مجدداً من أجل التوصل إلى حل سريع للتحديات المشار إليها.

ثانياً، لا تزال معالجة أوجه عدم اليقين السياسي في منطقة الساحل أمراً في غاية الأهمية للتوصل إلى حل مستدام للتحديات. وفي ذلك الصدد، يظل حمل بلدان المنطقة الخاضعة للحكم العسكري، بما فيها مالي، على التقيد بالجدول الزمني الانتقالي الذي أقرته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل العودة السريعة إلى الحكم الدستوري أفضل سبيل للمضي قدماً. ولذلك، نواصل تشجيع الحوار الجاري بين السلطات المضيفة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

إن انسحاب مالي من القوة يتطلب من المجلس والشركاء الآخرين، الآن أكثر من أي وقت مضى، أن يتكلموا بصوت واحد عن آليات الدعم المناسبة للمبادرات الأخرى ذات القيادة الإقليمية لسد الثغرات الأمنية مع إيجاد آلية الدعم المناسبة التي تشتد الحاجة إليها لتعزيز القوة. وثمة حاجة إلى تقديم الدعم اللازم لمبادرات مثل عملية نواكشوط بشأن تعزيز التعاون الأمني وتفعيل منظومة السلم والأمن الأفريقية في منطقة الساحل والصحراء لعام ٢٠١٣ ومبادرة أكرا لعام ٢٠١٧ والبيان الصادر عن القمة الاستثنائية لرؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لعام ٢٠١٩ الذي يهدف إلى تعبئة قوة احتياطية للجماعة الاقتصادية في التصدي للتهديدات في المنطقة.

ولذلك، نرحب بالمؤتمر المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي المنعقد في نيويورك في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، والذي قرر إجراء تقييم استراتيجي مشترك بهدف البحث عن سبل لتعزيز الدعم المقدم للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وقوتها المشتركة

أن عوامل مثل التحديات اللوجستية وتحديات التمويل تؤثر سلباً على الفعالية التشغيلية للقوة.

ولذلك، تأسف مجموعة الدول الأفريقية الثلاث لإعلان السلطات الانتقالية في مالي انسحاب البلد من القوة المشتركة للمجموعة الخماسية. وكما نعلم جميعاً بالفعل، فإن مالي في قلب الأزمة في المنطقة وشريك مطلوب في التصدي لتلك الأزمة عبر الوطنية. وتتطلب الطبيعة المعقدة للحالة الأمنية في ذلك البلد وفي المنطقة جهوداً إقليمية ومتعددة الأطراف، إذ لا يمكن لأي بلد أن يتصدى لها بمفرده. لذا، فإن قرار سلطات مالي بزيادة عزلتها عن المنطقة والمجتمع الدولي أمر مؤسف للغاية.

ونحث البلدان الأعضاء في القوة المشتركة للمجموعة الخماسية على أن تحلّ بسرعة الشواغل المتعلقة بالتنسيق داخل القوة المشتركة من خلال التعامل مع الأزمة السياسية والقيادية بين الأعضاء. ونأمل أيضاً في أن يُعقد الاجتماع المؤجل لوزراء دفاع القوة المشتركة، الذي كان ينبغي أن يُعقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١، ومؤتمر القمة السنوي لرؤساء الدول الذي يعقد في شباط/فبراير من كل عام في أقرب وقت ممكن ودون مزيد من التأخير الذي لا مبرر له وانطلاقاً من الاعتراف بالتطورات الجديدة داخل البلدان المساهمة في القوة المشتركة.

على الرغم من تلك التحديات، ترحّب مجموعة الدول الأفريقية الثلاث بالزيارة التي قام بها الأمين العام مؤخراً إلى المنطقة للتواصل مع الجهات الفاعلة ذات الصلة وتقييم الحالة على أرض الواقع. ونشيد كذلك بكافة الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في التصدي للتحديات الأمنية في منطقة الساحل، بما في ذلك دعم القوة المشتركة.

وبينما نشيد ببعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي لدعمها القوة المشتركة للمجموعة الخماسية، فإننا نسلم بأن البعثة نفسها مقيدة في ولايتها. وننتطلع إلى تجديد ولاية البعثة في حزيران/يونيه بعناصر من شأنها أن تعزز قدراتها اللوجستية وفعاليتها في التصدي للتحديات الأمنية.

وفي ضوء الوضع السياسي المعقد في منطقة الساحل، فضلاً عن المخاطر الأمنية الإضافية التي تتعرض لها القوة بعد انسحاب

الحالة الأمنية في المنطقة وتتطلب اهتماماً عاجلاً. كما أن التأثير غير المباشر المحتمل للأزمة في ليبيا، بما في ذلك عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب وتدفق الأسلحة الصغيرة من ذلك البلد إلى منطقة الساحل، يتطلب أيضاً اهتماماً حاسماً. ونكرر دعوة الاتحاد الأفريقي إلى تعزيز قدرة وتماسك قوة المجموعة الخماسية والقوة المشتركة المتعددة الجنسيات بغية القضاء على المقاتلين الأجانب والمرتبقة والجماعات الإرهابية في منطقة الساحل ومنع انتشارهم المحتمل إلى أجزاء أخرى من القارة.

إن تدهور حالة حقوق الإنسان في منطقة الساحل، بما في ذلك الانتهاكات التي ترتكبها الجماعات المسلحة الإرهابية ضد المدنيين وتلك التي يُزعم أن القوات المسلحة وقوات الأمن في المنطقة ترتكبها ضدهم، أمر مثير للقلق. وبينما نشجع السلطات المضيفة على إجراء تحقيق سريع مع الجناة ومقاضاتهم، فإننا نرحب أيضاً بتقديم الدعم للقوة المشتركة للمجموعة الخماسية في تعزيز امتثالها ومساءلتها إزاء القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، فضلاً عن معايير السلوك والانضباط.

لا يزال تأثير تغير المناخ على الأمن، فضلاً عن جائحة مرض فيروس كورونا، يؤدي إلى تفاقم الحالة الإنسانية، كما يتضح من التدفق المتزايد للنازحين واللاجئين في المنطقة. ولذلك، نؤيد دعوة الأمين العام للمانحين إلى الاستجابة بسخاء أكبر للدعاء الإنساني من أجل المنطقة.

أخيراً، هناك حاجة أيضاً إلى إيلاء اهتمام حاسم لمعالجة الأسباب الجذرية للإرهاب، ولا سيما عن طريق دعم برامج تعزيز مؤسسات الحكم والتنمية.

وبالنظر إلى التحديات المتزايدة التي تواجه السلام والأمن في منطقة الساحل، تؤكد الدول الأفريقية الثلاث في المجلس أنه يتعين، الآن أكثر من أي وقت مضى، إعطاء الأولوية لجهود بناء السلام في بلدان الساحل وتعزيزها.

في الختام، نعتقد الدول الأفريقية الثلاث أن الدعم المستمر للمبادرات الإقليمية والتكميلية الرامية إلى معالجة الحالة الأمنية، بما في

وغيرها من المبادرات الأمنية والإنمائية والإدارية. وتعيين السيد محمدو إيسوفو، الرئيس السابق للنيجر، رئيساً للتقييم الاستراتيجي المشترك تطور جدير بالترحيب. وندعو إلى التعجيل ببدء أعمال التقييم الاستراتيجي المشترك ونعرب عن تفاؤلنا بأن التقييم المشترك سيحدد نهجاً عملياً في التعامل مع التحديات الاقتصادية والإدارية والأمنية، بما في ذلك أنشطة الإرهابيين والمتمردين.

ولا تزال الدول الأفريقية الثلاث في المجلس تأمل في أن تتمكن القوة المشتركة للمجموعة الخماسية من إثبات أنها كيان مفيد لمواجهة التهديدات الإرهابية في المنطقة. وفي هذا الصدد، يوصى بتقديم الدعم لبناء القدرات للتصدي لتحديات تدفق المعلومات، فضلاً عن توفير تدريب مستمر للقوة المشتركة يمنحها الثقة للاستجابة للحالة المتغيرة ويعزز فعاليتها التشغيلية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن دعم المجتمع الدولي لضمان تزويد القوة بالموجهين والمدربين الذين لديهم خبرة في مكافحة الإرهاب أمر بالغ الأهمية.

وبينما نرحب بالدعم الثنائي المقدم من شركاء القوة المشتركة للمجموعة الخماسية، نعتقد أيضاً أن القوة ستستفيد من توفير تمويل يمكن التنبؤ به من الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة، على النحو الذي اقترحه الأمين العام لضمان الكفاءة. ولذلك، فإن الاقتراح الداعي إلى إنشاء مكتب دعم للقوة تابع للأمم المتحدة أمر جدير بالنظر.

والواقع أن انسحاب القوات الفرنسية وإعادة تشكيلها، بما في ذلك عمليتا بارخان وتاكوبا اللتان تشكلان جزءاً من قوة مكافحة الإرهاب على نطاق منطقة الساحل، فضلاً عن انسحاب القوات التشادية، يتطلب من المجلس تقييماً دقيقاً للديناميات الحالية. وبالتالي، بات من الضروري تقييم الفجوة الأمنية الناشئة وتجديد الدول الأعضاء لالتزامها بزيادة القوات التي تساهم بها في القوة، إلى جانب الدعم المقدم من المجتمع الدولي.

إننا ندين الهجمات التي تشنها الجماعات الإرهابية والمتطرفة العنيفة والتي أدت إلى إزهاق أرواح الكثيرين، بما في ذلك أفراد عسكريون. ولا تزال الزيادة في هذه الهجمات الإرهابية تؤدي إلى تفاقم

في مالي. ويتعين على المجتمع الدولي إعطاء الأولوية لتلبية احتياجات وتطلعات شعوب المنطقة والحفاظ على سلامتها، مع ضمان أن تشمل هذه الجهود أصوات المجتمعات المحلية، خاصة النساء والشباب، نظراً لدورهم الحيوي في بناء مجتمعات سلمية ومزدهرة. ونقدر هنا الدور الهام الذي تلعبه بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي لدعم تحقيق هذه الغايات، كما نتطلع إلى تجديد ولايتها قريباً لكي تواصل هذا الدور الهام في المنطقة.

ثانياً، إن الاستجابة للأوضاع الأمنية المتفاقمة في منطقة الساحل يتطلب مشاركة بناءة من كافة الجهات المعنية، وفي مقدمتها القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وشركائها، لتمكين الحكومات من معالجة التحديات العابرة للحدود، خاصة مع انعدام الاستقرار عالمياً وتأثير ذلك على المبادرات والمؤسسات التي تسعى لصون السلم والأمن الإقليميين. ولا بدّ هنا من مواصلة التركيز على مكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود في المنطقة عبر نهج شامل مع الأخذ بعين الاعتبار السياقات الخاصة بكل دولة، لا سيما مع تضاعف أنشطة الجماعات الإرهابية في المنطقة، وكذلك الأزمات الداخلية في دول الساحل. ونعرب عن بالغ قلقنا إزاء الهجمات الإرهابية المتعددة التي تستهدف المدنيين وموظفي الأمم المتحدة، وتتطلب محاسبة مرتكبي هذه الهجمات.

ثالثاً، إن تعقد الأزمات في منطقة الساحل يتطلب من المجتمع الدولي الاستجابة لها بشكل منسق وعلى نحو عاجل وشامل. ونقدر هنا مبادرة كل من الأمين العام والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل للبدء بتقييم استراتيجي مشترك لبحث سبل تعزيز الدعم المقدم إلى مجموعة دول الساحل الخمس. وتتطلع دولة الإمارات إلى رؤية ثمار هذه الجهود المشجعة وكذلك النتائج التي سيصدرها الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بالأمن والتنمية في منطقة الساحل. ولا بدّ أيضاً من الاستمرار في دعم جهود التنمية المستدامة في المنطقة وتعزيز صمود مجتمعاتها، بما في ذلك من خلال توفير الفرص الاقتصادية وتمكين المرأة وتقديم الخدمات الأساسية للسكان.

ذلك من خلال تقديم دعم ثنائي ومتعدد الأطراف للقوة التابعة للمجموعة الخماسية، لا يزال أحد أكثر الطرق فعالية للتصدي للتحديات الأمنية التي تواجه المنطقة.

السيدة نسبية (الإمارات العربية المتحدة): بدايةً، أشكر مساعدة الأمين العام، السيدة مارثا بوبي، على إحاطتها الشاملة وجهودها الحثيثة، وكذلك الدكتورة سولانج بندياكي - بادجي لتسليطها الضوء على التحديات الأمنية الخطيرة التي تواجهها منطقة الساحل بسبب تغير المناخ. ونشكر أيضاً السيد إريك تيارى على الإحاطة التي قدمها بصفته الأمين التنفيذي للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

تقدّر دولة الإمارات العربية المتحدة جهود الأمين العام للأمم المتحدة في دعم السلام والأمن في غرب أفريقيا والساحل، بما في ذلك عبر زيارته مؤخراً للمنطقة وتوجيهه رسالة مهمة، وأقتبس:

”إن إرساء السلام والاستقرار والازدهار في منطقة الساحل سيظل أولوية مطلقة للأمم المتحدة.“

فمن المهم أن نؤكد جميعاً على هذه المسألة، لا سيما في ظلّ ما تمر به المنطقة من تحديات أمنية وسياسية وإنسانية صعبة ومعقدة. ومن هذا المنطلق، لا بد من تعزيز العمل المشترك وتحسين التنسيق والتعاون على المستويين الإقليمي والدولي لمواجهة هذه التحديات، بما في ذلك عبر الجهود الجماعية لكل من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بالإضافة إلى الاتحاد الأفريقي.

وفي ظل ما يحدث من تطورات في المنطقة، أود أن أؤكد على ثلاث نقاط: أولاً، إن غياب الاستقرار السياسي عن المنطقة يقوض من قدرتها على الاستجابة بفعالية للتحديات الراهنة، مما يتطلب التركيز على إجراء حوارات سياسية شاملة على الصعد المحلية والإقليمية، لتحقيق الإصلاحات اللازمة وتعزيز قدرات المؤسسات السياسية، وبالتالي معالجة مختلف التحديات التي تواجه منطقة الساحل لا سيما

عام ٢٠١٧- في صورة معدات وتدريب ودعم استشاري للثغرات الحرجة في القدرات، وأرسلنا ما يقرب من ملياري دولار للمشاريع الإنمائية وما يقرب من ٢,٢ مليار دولار من المساعدات الإنسانية.

ولكن بطبيعة الحال، يجب أن يكون العمل الحقيقي من جانب حكومات منطقة الساحل. فهي تحمل المفاتيح. ويجب عليها أن تسن حلولاً للحكومة الرشيدة والتنمية المستدامة للمساعدة في تحويل مسار الأمور. وهذا يعني تحسين تقديم الخدمات على قدم المساواة، وتوسيع نطاق إمكانية اللجوء إلى العدالة، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة. وهذه هي الطريقة لإعادة بناء ثقة الناس في الحكومة.

وفي مالي، رحبنا بالعمل القوي الذي قامت به الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا دفاعاً عن الديمقراطية في كانون الثاني/يناير. وندعو السلطات الانتقالية في مالي إلى الوفاء بتعهداتها لشعب البلد وتنظيم الانتخابات وفقاً لجدول زمني معقول، كما التزمت بذلك في أعقاب انقلاب آب/أغسطس ٢٠٢٠.

ونضم صوتنا إلى أصوات الآخرين في الإعراب عن أسفنا لانسحاب مالي من المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. هذا قرار يزيد من عزلة مالي عن العمل الهام الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وعن المنطقة.

أما بالنسبة لبوركينا فاسو، فإننا نحث أيضاً الحكومة الانتقالية على التوصل إلى اتفاق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن جدول زمني للعودة إلى حكومة منتخبة ديمقراطياً بقيادة مدنية. ويجب أن تتقيد الحكومة الانتقالية بالتزاماتها الدولية، ويجب أن تتقيد بالتزاماتها بحماية الحريات المدنية وحرية التعبير وحرية الصحافة وحرية التجمع السلمي والوصول إلى الإنترنت.

وفي تشاد، ندعم الشعب التشادي والاتحاد الأفريقي وشركائنا الدوليين في الدعوة إلى الانتقال في الوقت المناسب إلى حكومة منتخبة ديمقراطياً بقيادة مدنية، ونشجع المجلس العسكري الانتقالي على إجراء حوار وطني شامل للجميع بأسرع ما يمكن، يعقبه استفتاء دستوري ثم انتخابات حرة ونزيهة.

وختاماً، وفي سياق الأزمات والتوترات الجيوسياسية القائمة حالياً حول العالم وتأثير بعضها على انعدام الأمن الغذائي عالمياً والأوضاع السياسية والأمنية في مناطق أخرى، نود التشديد على ضرورة أن يسعى مجلس الأمن للحيلولة دون أن تقوض مثل هذه التوترات العالمية قدرتنا على العمل معاً للتصدي للمساائل المدرجة على جدول أعمالنا ومنها منطقة الساحل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الولايات المتحدة.

على غرار أعضاء مجلس الأمن الآخرين، تشعر الولايات المتحدة بالجزع إزاء تصاعد التطرف العنيف، والهجمات الإرهابية، والعنف القبلي، وزيادة انعدام الأمن الغذائي، والتراجع عن الديمقراطية في منطقة الساحل. دعونا لا نلطف ذلك: فالتحديات شديدة. ولا تزال الوفيات بين المدنيين تتزايد، وكذلك أعداد المشردين داخليا واللاجئين.

وكما أشارت السيدة بندياكي - بادجي، فلا توجد مسألة واحدة بمفردها، بل هي فسيفساء من التحديات المترابطة، بما في ذلك الاستبعاد السياسي والاقتصادي، والتنافس على الموارد، والمظالم التي طال أمدها. وتؤدي آثار تغير المناخ والنمو السكاني والنزوح وانعدام الأمن الغذائي إلى تعقيد استجابة المنطقة. وعلاوة على ذلك، فإن ثلاث من حكومات دول الساحل الخمس - بوركينا فاسو وتشاد ومالي - ليست حالياً منتخبة ديمقراطياً ولا بقيادة مدنية، ولا تزال الجداول الزمنية للعودة إلى النظام الدستوري عن طريق انتخابات حرة ونزيهة غير واضحة في أحسن الأحوال.

وتؤيد الولايات المتحدة دعوة الأمين العام السلطات في هذه البلدان إلى إعادة السلطة إلى الحكم المدني بأسرع ما يمكن. ولكن بقدر ما نحتاج إلى أن نعي تماماً التحديات المقبلة، علينا عدم الاستهانة. ويجب علينا، كما قال آخرون، أن نبقي منخرطين وأن نعمل معاً لتحقيق الاستقرار والأمن لشعوب منطقة الساحل. ولهذا السبب واصلت الولايات المتحدة شراكاتها الثنائية القوية مع المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل للتصدي للتهديدات الأمنية. لقد قدمنا أكثر من ٦٠٠ مليون دولار منذ

الولايات المتحدة الأمريكية، أرى أنني قدمت بالفعل ردا شاملا عليه في بياني الرئيسي.

وأود الآن أن أعلق على بيان الممثلة الدائمة للمملكة المتحدة، التي قالت إن الزيادة في أسعار الأغذية في أفريقيا والأثر السلبي المحتمل على الأمن الغذائي يشكلان مشكلة. إن الأسعار في ازدياد، وهناك العديد من الأسباب لذلك، قبل فترة طويلة من حدوث الأزمة الأوكرانية. بيد أن الحالة في هذه المرحلة، بطبيعة الحال، تزداد حدة جراء الجزاءات التي فرضها الغرب بشكل جماعي، تحت ضغط الولايات المتحدة في المقام الأول. وتبذل الدول الغربية كل ما في وسعها لمنع شحنات الأغذية الآتية من روسيا، بما في ذلك شحنات الحبوب والأسمدة، لتعطيل السلاسل اللوجستية والمالية ومنعنا من توريد الأغذية إلى البلدان التي يمكن أن تعاني من الجوع.

وأرى أن القول بأننا نضع عقبات أمام وصول شحنات الأغذية نفاق تام وغير مسبوق. فبادئ ذي بدء، تُشحن ملايين الأطنان من الحبوب من أوكرانيا عن طريق البر وعبر الموانئ في رومانيا. ولكن إلى أين تذهب تلك الحبوب؟ هل ستصل في نهاية المطاف إلى أفريقيا وغيرها من المناطق التي تعاني من النقص؟ لدي شكوك كبيرة في ذلك، لأننا نرى كيف تسير الأمور - على سبيل المثال فيما يتعلق باللاجئين - وكيف يتضاءل الاهتمام من جانب المجتمع الدولي - المجتمع الغربي - عندما يتعلق الأمر بالنزاعات في أفريقيا ومناطق أخرى، لأن أوروبا والغرب ومشاكلهما لهما الأولوية العليا.

ونأمل أن تؤخذ جميع هذه الحجج في الحسبان وألا تتعرض البلدان، بما فيها في أفريقيا، للتضليل فيما يتعلق بالمساعدة المتقانية التي تُقدم لها، كما سمعنا في بيانات بعض زملائنا. فكل هذا ليس بلا مقابل - وبعيدا كل البعد عن التحلي بالإيثار.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٥٥.

وسأكون مقصرا إذا لم أذكر، كما ذكر آخرون، أحدث متغير في عدم الاستقرار الإقليمي: مجموعة فاغنر المدعومة من روسيا. وفي جميع أنحاء أفريقيا، تعمل قواتها بنشاط على تقويض الاستقرار وسيادة القانون والحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان. ووفقا لتقارير عديدة، ارتكبت فاغنر انتهاكات فظيعة لحقوق الإنسان، وغالبا ما تستهدف الفئات المهمشة وتستغل المظالم القائمة منذ فترة طويلة والتي تغذي تجنيد المتطرفين العنيفين.

دعونا لا نخطئ: فمجموعة فاغنر تهدد سلامة وأمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة في مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى، وتحول دون قيام البعثات في هذين البلدين بحماية المدنيين. ولا تزال جهود روسيا في مجال التضليل والدعاية تنتشر روايات كاذبة للمساعدة في حماية مجموعة فاغنر من المسؤولية عن أعمالها، حتى وإن كنا نعلم جميعا وننطق على أن أي هجوم على أفراد الأمم المتحدة قد يشكل جرائم حرب.

وأخيرا، أود أن أوضح أن المنطقة لا يمكنها أن تحرز التقدم إلى أن تُعطى الأولوية للعدالة والمساءلة. ويجب على بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل مواصلة بذل الجهود المشروعة لمنع انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان والتحقيق في مزاعم ارتكابها والسعي إلى المساءلة عنها. وليس ذلك بالعمل اليسير، ولكنه يكتسي أهمية حيوية لتحقيق السلام والأمن لشعوب منطقة الساحل. ولذلك يجب أن نواصل الاضطلاع به، كما يجب أن نعمل معا.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

طلبت ممثلة الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيدة إفستيفينا (الاتحاد الروسي) (تكلمت بالروسية):
أشكركم، سيدي الرئيس، على إعطائي الكلمة. فيما يتعلق ببيان ممثل